بهذا الجوهر كالالوان والطعوم والروائح والحركة والسكون وغير ذلك
مما يقوم بالجرم من المعاني ومن العدم بالبرهان القطعي وجوب الحدوث
لكل واحد منهما اي من الجنسين وقد بسطنا ذلك فيما سبق واذا عرفت هذا
علمت على سبيل القطع وجوب مخالفته تعالى لجميع الحوادث اي لا يتصور
اتصافه بالجرمية ولا العرضية ولا بخاصة من خواصهما في ذاته ولا في صفاته
فاشار المؤلف الى نفي اتصافه تعالى بالجرمية والعرضية بقوله ليس
بجسم لا ولا جسماني اي ليس بجسم ولا عرض ولم يرد المؤلف بالجسم معناه
المصطلح عليه عند المتكلمين وهو المركب الذي يقبل القسمة من الاجرام
بل الظاهر انه عبر به عن مطلق الجرم كان مركبا او غير مركب ويدل عليه
مقابلته بالجسماني الذي هو العرض الذي عبر عنه بلفظ الجسماني و
واشار الى نفي اتصافه تعالى بخواص الاجرام بقوله ولا بحيز ولا مكان
الى اخر ما ذكر وفي كلامه حذف تقديره ولا بذي حيز ولا ذي مكان
يعني لان الحيز وهو القدر الماخوذ من الفراغ في المكان وهو الجرم أن
الذي يثبت عليه جرم اخر بحسب العادة هما من خواص الاجرام فلا
ولذا استحال اصل الجرمية على مولانا تبارك وتعالى استحال الخواص
التابعة لها ومن خواص الاجرام ايضا ما ذكر من الفوق والتحت
واليمين والشمال والخلف والامام والسنة والمنام ويدخل في معنى
ذلك سائر خواص الاجرام من الصغر والكبر والوحشة والانس واللذ
ة والالم والحركة والسكون والضحك والفرح والعجب والحب والبغض
والحياء ونحو ذلك مما لا ينحصر وكل ما اوهم ظاهره من الكتاب

والسنة نقائصه

[illegible]

والسنة فلا تعلقه تعالى بشيء من ذلك فهو مؤول وقوله يظله
اي يجعل عليه ظلا وقوله يقله معناه يرفعه وقوله لانه
لو ماثل الحوادث الى اخره هذه الجمل في موضع الخبر لقوله وكونه مخا
اي كونه مخالفا واجب لانه لو ماثل الحوادث لكان حادثا وانما لزم
ذلك لان احدهما الحقيقة المماثلة تقتضي ذلك لوجوب اشترا
ك المثلين في كل ما يجب وما يستحيل وما يجوز ولا شك ان الحدوث واجب
لكل ما سوى مولانا تبارك وتعالى من اجرام واعراض فكل ما يماثلها
يجب له الحدوث مثلهما اثاني اي ان برهان الحدوث يتمشى فيه
كما في مماثله سواء بسواء وقوله لما تقدم من استحالة الى اخره
هذا الدليل على المقدمة الثانية من مقدمتي الدليل وهي المقدمة الاستثنا
ئية وهي قولنا لكنه لا يكون تعالى حادثا اي برهان هذه المقدمة ما
تقدم من وجوب القدم والبقاء له تعالى واذا وجب انتفاء لزوم
المماثلة لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم والحاصل ان المؤلف
حذف المقدمة الثانية من الدليل وهي الاستثنائية واقام دليلها
مقامها وذلك جائز وبالله تعالى التوفيق ص

وَهُوَ تَعَالَى قَائِمٌ بِنَفْسِهِ ... وَمُسْتَقِلٌّ بِصِفَاتِ قُدْسِهِ
لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى مَحَلٍّ أَوْ إِلَى ... مُخَصِّصٍ يَنْتِجُ التَّفَضُّلَا
بَلْ صِفَةُ الْقِدَمِ وَالْبَقَاءِ ... أَوْجَبَتَا صِفَةَ الِاسْتِغْنَاءِ

ش يعني ان مما يجب له تبارك وتعالى ان يكون قائما بنفسه ومعناه انه
ذات موصوف بالصفات ليس بصفة ولا مشبه لسائر الذوات المفتقرة

الى

Copyright © King Saud University